العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

جهود غربية لتوحيد صفوف «الإخوة الأعداء» شمال سوريا

«الوطني الكردي» يتجه للانسحاب من الائتلاف السوري المعارض

القوى الكردية في سوريا أمام فرصة تاريخية لتجاوز خلافاتها وتوحيد صفوفها في ظل الحرص الغربي على تحقيق هذا الهدف تمهيدا لإشراكها في مفاوضات الحل النهائي للأزمة السورية.

واشنطن للأكراد: أمامكم فرصة تاريخية

دمشق – تشهد الساحة السياسية في شمال شرق سوريا حالة سيولة في علاقة بالجهود الجارية لتوحيد الصف الكردي، الأمر الذي يثير قلق كل من أنقرة ودمشق اللتين استثمرتا طويلا في الانقسامات بين القوى السياسية الكردية.

وترعى قوى غربية على رأسها الولايات المتحدة وفرنسا جهود المصالحة الكردية الكردية، تمهيدا لإشراك هذا المكون في أي حل سياسي مستقبلي في سوريا التي تشهد منذ العام 2011 صراعا مركبا يتداخل معه المحلي بالإقليمي والدولي.

ونجح الأكراد في فرض أنفسهم رقما صعبا في المعادلة السورية ميدانيا بيد أن أداءهم السياسي اتسم بالضعف لأسباب عدة بينها "الفيتو" التركي على مشاركتهم في أي محاولات دولية للتسوية السياسية في سوريا.

ويقول محللون إن من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ضعف هذا الحضور الأداء السياسي للقوى الكردية الذي اتسم بالتشرذم وغياب وحدة الموقف من الأزمة ككل، حيث انصهر "المجلس الوطني" (تحالف يضم 15 حزبا كرديا) في المعارضة السياسية لنظام الرئيس بشار الأسد.

> واشنطن وباريس طلبتا من المجلس الوطني الانسحاب من الائتلاف السوري وتشكيل كتلة مع الاتحاد الديمقراطي لتمثيل الأكراد

في المقابل خير الاتحاد الديمقراطي (الطرف الأقوى في الساحة الكردية) النأي بنفسه وإن كانت له تقاطعات مع دمشق في فترات من عمر الصراع لعل أوضحها في نهاية العام 2012 حينما انسحبت القوات السورية من مناطق السيطرة الكردية لفائدة حزب الاتحاد وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب الكردي للتركيز على الجبهات المشتعلة، كما سجل تعاون بين الجانبين في معركة حلب في العام 2016.

ولهذه الانقسامات في الساحة الكردية خلفية أيديولوجية وتاريخية في علاقة بالصراع على الزعامة بين حزب العمال الكردستاني في تركيا من جهة، والحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، والذي تأثرت به بشكل كبير القوى الكردية في سوريا. وتحاول القوى الغربية الداعمة لهذا المكون، تدارك هذا التشتت والانقسام وسط أنباء عن تقدم مهم في المفاوضات بين القوى الكردية، ومن أولى الخطوات المرجح القيام بها انسحاب المجلس الوطني الكردي من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي يتخذ من مدينة إسطنبول التركية مقرا له.

وأفادت مصادر كردية، بأن الولايات المتحدة وفرنسا طلبتا من المجلس الوطني الانسحاب من الائتلاف وتشكيل كتلة سياسية مع الاتحاد الديمقراطي لتمثيل الأكراد في المفاوضات حول الوضع في سوريا.

وأشارت المصادر إلى أن واشنطن وباريس طلبتا أيضا من رئيس إقليم كردستان بشمال العراق نيجرفان بارزاني، أن يلعب دورا في إقناع أعضاء المجلس بضرورة الموافقة على هذا الطلب، بصفته الداعم الأكبر لهم.

ولم يعد الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة يملك ثقلا سياسيا نتيجة الانقسامات بين مكوناته وخسارة القوى العسكرية المحسوبة عليه نفوذها في الداخل السوري، ولعل النقطة الأهم هي أن هذا الائتلاف أصبح أداة بيد بعض القوى الإقليمية (تركيا) الأمر الذي أفقده الدعم الغربي.

ويقول المحللون إن خطوة توحيد الصف الكردي مهمة جدا في ظل قناعة دولية متزايدة بأن الوقت حان لبدء مسار جدي لتسوية الأزمة السورية، والذي لا يمكن أن ينجح دون حل المعضلة الكردية.

وقال الرئيس المشترك لحزب السلام الديمقراطي الكردستاني طلال محمد في تصريحات لوكالة "هاوار" الكردية "يبدو أن بعض الأطراف والقوى الدولية ارتأت في الآونة الأخيرة التوصل إلى حل لإنهاء الأزمة في سوريا بطرق سياسية، لأن الوضع القائم في سوريا لم يعد يحتمل أكثر من ذلك، ويجبر الجميع على وضع حل له وعودة الشعب السوري إلى أراضيه، ووصول جميع الأطياف السورية إلى حقوقها، وخاصة الشعب الكردي الذي يحمل مشروعاً سياسياً ديمقراطياً".

وأوضح طلال محمد "أن الأطراف الدولية الآن بصدد لمّ شمل الأطراف السياسية الكردية بغية توحيد موقفها ورؤاها السياسية، لمشاركتها في أي حل سياسي أو اجتماع أو مؤتمر يعقد في المستقبل لحل الأزمة، وفق القرار الدولي رقم 2254".

وأشار إلى زيارة بعض الوفود الدولية إلى "روج آفا" (منطقة الإدارة الذاتية الكردية) مؤخراً، ومنها وفد من الوزارة الخارجية الأميركية، ووفد فرنسي، والتقت تلك الوفود بجميع الأطراف السياسية الكردية ورصدت آراءها ومقترحاتها بخصوص مبادرة القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي.

ويقود مبعوث الولايات المتحدة إلى شمال شرق سوريا، وليام روباك جهود المصالحة الكردية الكردية بمشاركة فرنسية وأيضا من إقليم كردستان العراق، وأفضت هذه الجهود إلى توصل حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، الأسبوع الماضي إلى اتفاق سياسي جزئي يشمل المسائل المتعلقة بمستقبل الإدارة الذاتية الكردية التي تم إعلانها في العام 2013، والموقف من الحكومة السورية والمعارضة، فيما يجري حاليا النظر في مسائل أمنية من قبيل عودة البيشمركة السورية (محسوبة على المجلس الوطني) من العراق.

وعلى خلاف الجهود السابقة لتوحيد الصف الكردي التي كانت دون أفق، تبرز هذه المرة فرصة كبيرة لتحقيق هذا الهدف في ظل الحرص الغربي ووجود إرادة داخلية لاسيما وأن جميع القوى الكردية تستشعر بأن تفويت هذه الفرصة سيعني انتهاء مشروع حلمها بحكم ذاتي في شمال سوريا.

ولعل الرسالة التي بعث بها قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المعتقل في تركيا مؤخرا خير معبر عن الرغبة في تجاوز الخلافات الأيديولوجية والصراعات على النفوذ، وقال أوجلان في رسالته "اليوم الظروف ملائمة والفرصة تاريخية للأطراف الكردية لتستغلها في توحيد موقفها وضمان حقوقها في الأجزاء الأربعة من كردستان، وفق التغييرات الديمقراطية التي ستحصل مستقبلاً في الشرق الأوسط".

«حراس الدين» يحرج الجولاني باستهداف الجيش السوري

دمشق – قتل 22 عنصراً على الأقل من القوات السورية والفصائل الجهادية أبرزها تنظيم "حراس الدين" المتشدد خلال اشتباكات في شمال غرب سوريا، رغم سريان وقف إطلاق النار منذ شهرين.

وتخضع إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار منذ السادس من مارس، أعقب هجوماً واسعاً شنّته القوات السورية بدعم روسي، ودفع قرابة مليون شخص إلى النزوح من مناطقهم.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل "15 عنصراً من قوات النظام ومسلحين موالين لها مقابل سبعة من مقاتلي تنظيم 'حراس الدين' ومجموعات جهادية، جراء اشتباكات عنيفة في منطقة سهل الغاب" في ريف حماة الشمالي الغربي.

وتعد حصيلة القتلى هذه "الأعلى منذ سريان الهدنة"، وفق قول مدير المرصد رامي عبدالرحمن الذي أوضح أن "الاشتباكات اندلعت بعد منتصف الليل إثر هجوم للفصائل على مواقع لقوات النظام". ويقول مراقبون إن هجوم تنظيم حراس الدين يأتي في إطار محاولة لتخفيف الضغوط عليه ومسعى لقلب الطاولة على هيئة تحرير الشام التي صعّدت ضد التنظيم فيما بدا أنها تريد منه كبش فداء في مقابل أن تحافظ الهيئة على حضورها في المنطقة.

وينشط فصيل حراس الدين، المرتبط بتنظيم القاعدة ويضم نحو 1800 مقاتل بينهم جنسيات غير سورية، وفق المرصد، في شمال غرب سوريا. ويقاتل مع مجموعات متشددة إلى جانب هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) التي تعد التنظيم الأوسع نفوذاً في إدلب.

وتترافق المعارك المستمرة بين الطرفين مع قصف صاروخي كثيف تنفذه القوات السورية في المنطقة ومحيطها وفي ريف إدلب الجنوبي المجاور.

وتشهد المنطقة، منذ سريان الهدنة التي أعلنتها موسكو الداعمة لدمشق وأنقرة الداعمة للفصائل، اشتباكات متقطعة وقصفاً متبادلاً بين الطرفين، إلا أن المعارك الحالية هي "الأعنف".

لبنان يواجه خطر خسارة المعركة مع الوباء

بيروت – تواجه الحكومة اللبنانية خطر انهيار الإنجاز الذي حققته لاحتواء تفشي جائحة كورونا، من خلال تسجيل موجة جديدة من الإصابات ضربت هذه المرة المؤسسة العسكرية، بعد أن تراجع معدل الإصابات في الأيام الماضية.

وتسود حالة من الذعر في المحكمة العسكرية ببيروت بعد اكتشاف إصابة 13 جنديا بفايروس كورونا المستجد، وفق إحصاء أعلنته قيادة الجيش الأحد، بينما تستنفر الأجهزة المعنية لإجراء فحوصات لعشرات القضاة والمحامين والمراجعين الذين ترددوا على المبنى. وسجّل لبنان رسميا حتى الآن 845 إصابة بكوفيد – 19، بينها 26 وفاة. وعادت وتيرة الإصابات اليومية لترتفع منذ الجمعة، مع تسجيل إصابات جديدة خصوصا لدى الوافدين من الخارج.

وأفادت قيادة الجيش في بيان عن "13 إصابة من عدد عناصر المحكمة العسكرية". وخضع نحو أربعين محاميا الأحد، وفق الوكالة الوطنية للإعلام، ممن ترددوا خلال الأسبوع الحالي على المحكمة العسكرية لمتابعة ملفات موكليهم، لفحوصات الكشف عن الفايروس بالتنسيق مع نقابة محامي بيروت، على أن تصدر نتائج فحوصاتهم غدا.

بين تحدي ضبط الشارع وخطر الإصابة بكورونا

وأعلنت النقابة إقفال كافة مبانيها الاثنين بهدف تعقيمها. كما سيخضع قضاة المحكمة العسكرية وعناصر الجيش لفحوصات بدءا من الاثنين، وفق الوكالة.

وكان لبنان بدأ الاثنين تخفيف تدابير الإغلاق العام المفروضة منذ منتصف مارس، في خضم انهيار اقتصادي ومالي غير مسبوق، إلا أنه مع ارتفاع عدد الإصابات مع وصول رحلات تقل لبنانيين مغتربين، بينهم مصابون، حذّر وزير الصحة من إمكانية العودة إلى نقطة البداية.

وأعلن وزير الداخلية محمد فهمي في تعميم الأحد عن تعديل ساعات حظر التجوال ليلا من السابعة مساء حتى الخامسة فجرا، محذرا من أنه في حال عدم الالتزام بإجراءات الوقاية والسلامة العام، سيصار إلى منع المواطنين من الخروج نهائيا إلى الشوارع وإقفال تام للمؤسسات كافة، باستثناء القطاع الطبي والأجهزة العسكرية.

وتستنفر الأجهزة المعنية جهودها لتلافي زيادة مطّردة في الإصابات، بما يفوق قدرة المنظومة الصحية في البلاد على الاستجابة.

وتُفاقم خطة التصدّي للفايروس الأزمة الاقتصادية التي يئن لبنان تحتها في ظل أزمة سيولة حادة. وأقرت الحكومة خطة إصلاحية إنقاذية، تقدمت على أساسها مطلع الشهر الحالي بطلب مساعدة رسمي من صندوق النقد الدولي.

هل تمدد أزمة كورونا في العمر الافتراضي للبرلمان الأردني

عمان – انتهت الأحد الدورة العادية الأخيرة لمجلس الأمة الأردني (بشقيه النواب والأعيان) بموجب المرسوم الملكي الذي أصدره العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مؤخرا، والذي لم يتضمن أي قرار بحله.

وبحسب الدستور الأردني، فإن البرلمان الأردني يستمر لمدة 4 سنوات تقسم على أساس دورات عمل (دورة عادية وغير عادية واستثنائية) والملك صاحب القرار بدعوة المجلس إلى الاجتماع أو فض اجتماعه أو حله بشكل كامل.

وجرت العادة أن يصدر الملك عبدالله الثاني قرارا بحل مجلس الأمة بالتزامن مع فض الدورة العادية الأخيرة والدعوة إلى انتخابات نيابية إلا أنه اكتفى هذه المرة بفض الدورة.

ويرى محللون أن قرار الملك يأتي بسبب انشغال البلاد بأزمة فايروس كورونا المستجد وعدم القدرة على إجراء انتخابات لأسباب كثيرة، أولها تعارض فكرة الذهاب إلى صناديق الاقتراع مع دعوات التباعد الاجتماعي لتجنب تفشي الوباء، بالاضافة إلى أن حل المجلس يلزم الحكومة بتقديم استقالتها خلال أسبوع وعدم جواز تكليف رئيس الحكومة بتشكيل الحكومة التي تليها، فضلا عن عدم رغبة الدولة في تكبد أموال إضافية في ظل الوضع الصعب الذي يعيشه اقتصاد البلاد كما هو الحال في العالم أجمع.

ليث نصراوين

قد يجري حل مجلس النواب في نهاية الشهر الحالي

ويرى أستاذ القانون الدستوري ليث نصراوين أن هنالك عدة سيناريوهات محتملة "بعد فض الدورة العادية لمجلس الأمة، فإما أن يتم حل مجلس النواب وإجراء انتخابات كما هو في النص الدستوري، وإما قد يتم التمديد للمجلس، كما قد تتم دعوة المجلس إلى دورة استثنائية منذ الآن، وحتى انتهاء عمر المجلس في شهر سبتمبر المقبل".

وفي حال تم حل المجلس، يؤكد نصراوين أنه "يجب أن تكون هناك مدة زمنية لإجراء الانتخابات وهي 4 أشهر، وإلا عاد مجلس النواب الذي تم حلّه".

وأضاف "هناك شبه سيطرة جيدة على انتشار فايروس كورونا المستجد في الأردن، وهناك إمكانية لإجراء انتخابات، وقد يحل مجلس النواب في نهاية الشهر الحالي، وبالتالي يمكن إجراء الانتخابات ضمن المدة الزمنية التي يراها الملك خلال الصيف المقبل".

وبرزت دعوات إلى إجراء انتخابات إلكترونية، وهو ما ألمحت إليه وكالة الأنباء الأردنية الرسمية "بترا" في تقرير لها بعد أن قالت "التصويت عن بعد، باعتباره حلا عمليا للتعايش مع أزمة كورونا، إضافة إلى ما تتصف به العملية من كفاءة وسرعة، وسهولة الاستخدام، ودقة في الفرز، مع هامش أقل للأخطاء، فضلا عن زيادة حجم المشاركة". لكن هذه الدعوات قابلتها معارضة إذ يتخوف البعض من الرقابة على أجهزة وبرمجيات العمل، التي تؤثر في عملية الانتخاب، وتنتهك مبدأ سرية الانتخاب.

ولطالما واجه مجلس النواب الحالي سيلا من الانتقادات من قبل نشطاء وحتى مواطنين عاديين يتهمونه بالسلبية في التعاطي مع الاستحقاقات الوطنية والتحديات، ولعل آخر الانتقادات تلك التي فجرها بعض النواب بخرقهم للحظر الشامل الذي أقرته الحكومة في محاولة للسيطرة على وباء كورونا.